وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون- تيارت
قسم العلوم السياسية

الأستاذ ك. دلباز

المقياس: منهجية البحث العلمي
المستوى: الأولى ماستر السداسي الثاني

محاضرة / **الاقترابات المعتمدة في اعداد البحوث العلمية**

م يظهر حقل العلوم السياسية كحقل معرفي منفصل إلا في أواخر القرن التاسع عشر عندما أنشئت كراسي للعلوم السياسية في الجامعات. وقد أنشئ أول قسم للعلوم السياسية في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1888م وحتى بعد أن أعترف به رسميا كحقل مستقل ظل علم السياسة يدّرس لعدة سنوات في أقسام التاريخ وفي أقسام الاقتصاد تحت مسمى "الاقتصاد السياسي". ولذا فقد تطور علم السياسة كحقل تبادلي حقيقي، واستمر هذا التوجه حتى القرن العشرين عندما أثرت التطورات في حقول علم الاجتماع، الانثربولوجيا وعلم النفس، الأحياء، الفيزياء، والاقتصاد على تفكير علماء السياسة.

ويشار إلى أن عدد من الجيل الأول من علماء السياسة الأمريكية مثل هارولد لازويل وتشارلز ميريام قد حبذوا توظيف المنهجية العلمية (التجريبية) في دراسة علم السياسة، وفي نفس الوقت استمر التقليد الأوربي لدراسة السياسة في أمريكا من خلال المهاجرين الأوروبيين المتعلمين مثل كارل فريدريك وغيره ممن تلقوا تعليمهم وفقاً للمنهج الأوربي القائم على البحث الفلسفي بمنهجيته التاريخية التقليدية( ). وقد اتحد هذان الإقترابان في دراسة السياسة ليشكلا قاعدة علم السياسة الحديث كما هو قائم الآن.

وفي عقود الثلاثينات والأربعينات والخمسينات اتخذ علم السياسة منحى جديد عندما بدأ علماء السياسة يدرسون وبشكل متزايد السلوك السياسي الإنساني الملاحظ في ضوء النظريات التي استعيرت من العلوم الاجتماعية الأخرى. ونظراً لأن العلوم الاجتماعية قد تطورت وفقاً لنماذج بيولوجية أصبح مفهوم النظام السياسي ككائن سياسي يحظى بقبول واسع مرة أخرى وخاصة فيما يتعلق بدراسة موضوعات مثل التحليل السياسي.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اعتمد علم السياسة بشكل متزايد على حقول الرياضيات والإحصاء للمساعدة في تحليل البيانات السياسية مما جعل علم السياسة أكثر تداخلاً. إلا أن دراسة الفلسفة لم تفقد بريقها، فهناك كما يقول لوسيان باي شعورا بأن علم السياسة الحديث كحقل معرفي يحتاج إلى أن يكون إنسانياً وعلمياً في نفس الوقت

وعليه فلقد طور علماء السياسة عدداً من الاقترابات لكي يتم تلافي التجميع العشوائي للحقائق أو الاعتماد فقط على نظرية واحدة عندما لا يكون هناك أي نظرية يتحقق فيها شرطة الاختبار الكامل للصحة العلمية. والاقتراب يعني اتجاه معين يتبناه الباحث عندما يتناول موضوع الدراسة إذ أن هناك ميلاً لتبني اطاراً مفهومياً محدداً ولاكتشاف افتراضات محددة من أجل التوصل إلى نظرية( ). والاقتراب يمكن أن يكون ضمنياً أو صريحاً، لكن يجب أن يكون واضحاً لأنه يحدد الأسئلة، والمنظورات، والإجراءات والمنهجية التي سوف يستخدمها الباحث في دراسته.

ويميل العلماء في أبحاثهم في علم السياسة إلى استعارة إقترابات ومنهجية الدراسة من حقول أخرى، ولذا فإن علم السياسة يعتبر حقلاً متداخلاً فضلاً عن أن أجيال مختلفة من العلماء قد طوروا اقترابات انطلاقاً من اهتماماتهم وقيّمهم ومنهجياتهم الخاصة. ولذا تغيرت اقترابات دراسة علم السياسة عبر الزمن بحيث كان الإقتراب الأفضل يتغير من وقت لآخر طبقاً لما كان ملحاً أو في بعض الأحيان أنيقاً أو عصرياً.

أما المبدأ الأساسي لكل تلك الاقترابات لدراسة السياسة فيتمثل في أن علماء السياسة ينبغي أن يهتموا بالتحليل والمقارنة وأن يتجنبوا التعميمات استناداً على ملاحظة عرضية وسواء كان البحث مستنداً إلى التجارب، الاحصاء، أو دراسات الحالة فينبغي أن ينظم وأن يكون صريحاً حول القواعد المستخدمة لوصف وتحليل السياسة.

الإقتراب المؤسسي

تمهيد

ارتبط تطور التحليل السياسي بتطور طرق البحث من مرحلة إلى أخرى. فانتقل من المرحلة التقليدية التي تميز فيها البحث بطرق ووحدات تحليل أضفت عليه الطابع الشكلي التأملي الوصفي غير المقارن إلى المرحلة الحديثة والتي تميز فيها البحث بفصل الواقع عن القيم الموضوعية واستعمال المناهج الكمية والكيفية واستعمال النظريات والاقترابات التي تستعمل كإطار لتصنيف و تحليل عدد كبير من المعلومات حول مختلف النظم السياسية؛ فالاقتراب هو وسيط بين الباحث وبين الظواهر المختلفة تعين على تفسيرها استناداً إلى المتغيرات أو المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره، و عليه سنتناول في بحثنا هذا الاقتراب المؤسسي الذي هو أحد أهم الاقترابات التي حللت الظواهر المختلفة.

الإطار المفاهيمي للإقتراب المؤسسي

لتوضيح مفهوم الاقتراب يتوجب علينا شرح مفهوم الإقتراب أولاً ومن ثم المؤسساتية، لنصل إلى مفهوم الأقتراب المؤسسي بمعناه الكامل؛ وعليه نجد أنه قد تعددت الآراء و

تباينت في تعريف الاقتراب و تحديدها إلا أنها أجمع اجتمعت فيما بينها بأنها المدخل الذي يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم؛ بغية اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث. كما يستخدم الاقتراب كإطار لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ودرايتها، ويساعد الباحثين والمحللين على تحديد الموضوعات الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، ويعينهم على الكيفية التي يعالجون بها موضوعاتهم.

فالاقتراب يعبر عن تأثير ما للباحث على عملية البحث وتتعدد وجوه هذا التأثير وأشكاله وتعابيره، لذلك قد يكون الاقتراب كمصطلح صالح للدلالة على هذا التأثير كوننا حددناه على أنه الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى موضوعه.

و الاقتراب هو طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية بعد اكتشافها وتحديدها وذلك بقصد تفسيرها وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً.

و تتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، فضلاً عن إختلاف الخلفية الفكرية المعرفية والفلسفية لكل واحد منهم، وسبب تعقد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن تقليب الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة على خفاياها و الوصول إلى أعماقها، فالسعي إلى إدراك الظاهرة و فهمها يتطلب منا تلمس جميع المسالك الموصلة إليها، بغض النظر عن فلسفتها بطبيعة الظاهرة السياسية.

أما في مفهوم المؤسسة فهي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، وقد عرفها صموئيل هنتغتون بأنها "أنماط من السلوك الثابت و المقيم و المتواتر بين الأفراد"، فالمؤسسة هي الكيان الذي يضم العديد من الأشخاص مثل مؤسسة عامة أو جامعة خاصة و يكون لديها هدف جماعي يرتبط ببيئة خارجية كما أن المؤسسة هي شيء شديد الأهمية عند القيام بالعديد من المشاريع الجماعية. وكذلك هو الأمر بالنسبة للمؤسسات السياسية التي تعتبر مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي والتي تشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، والمؤسسات البيروقراطية.

تعريف الاقتراب المؤسسي:

يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة و في العلوم السياسية بصفة عامة و التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات و المخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات و المعتقدات التي يتبنونها حول الممكن و المرغوب فيه.

مراحل تطور الاقتراب المؤسسي

ظهر الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب التاريخي و القانوني حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية و الدستورية و ن ثم حدث تحول الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية كما تركز الدراسة في هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة للتحليل، و قد مر هذا الاقتراب بمرحلتين هما:

1. المرحلة التقليدية :هي المرحلة التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة و مؤسساتها التشريعية و التنفيذية و القضائية و كانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية و تغلب فيه النظرة الوصفية و التاريخية و الدستورية، و يتجاهل هذا الاقتراب عموما السلوك السياسي و السياق الاجتماعي و الأيديولوجية التي تتحرك فيها المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير السميين كالطبقات الاجتماعية و القوة السياسية، و ظلت هذه المرحلة حتى بلوغ المدرسة السلوكية.
2. المرحلة الحديثة :هي المرحلة التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو التاريخية، و لئن ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينات على يد العالم السياسي الأمريكي صمويل هنتغتون و ذلك في كتابه الشهير النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة إلا أن عودة المؤسسة الحديثة برزت جليا في الثمانينات حيث تم التركيز على المؤسسات غير الرسمية، و بالسلوك الاجتماعي و السياق الاقتصادي و الأيديولوجي الذي يتحرك فيه الأفراد، و تم تفادي الدراسات القانونية.

خصائص الإقتراب المؤسسي

للاقتراب المؤسسي بشقيه التقليدي و الحديث خصائص عديدة نطرح من بينها ما يلي:

- تحليل الظاهرة السياسية بشكل عميق و من مختلف الجوانب.
- تصنيف معنى و وظائف المؤسسة.
- الاهتمام بالتحليل القيمي للمؤسسات.
- الاهتمام بالجانب الرسمي و غير الرسمي للمؤسسات.
- غلبة الطابع المؤسسي القانوني.
- التصنيف الشديد في إطار المقارنة و الاقتصار على النظم الغربية في أوروبا "بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، و الولايات المتحدة الأمريكية."
- الاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ.
- اعتبار المؤسسة وحدة أساسية للتحليل.
- القدرة على دراسة المؤسسة كوحدة واحدة أو مجزأة إلى عدة وحدات.

معايير قياس الاقتراب المؤسسي:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت المؤسسات و الأطر النظرية و التحليلية التي يستخدمها الباحثون فقد اهتم هنتغتون بدراسة المؤسسات و أبعادها و أنماطها و آثارها و وضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط و المستويات، حيث حدد أربعة مقاييس لقياس مستوى المؤسسة و هذه المعايير هي:

1. التكيف :و يقصد به قدرة المؤسسة على الاستجابة على التأثيرات الداخلية و الخارجية و مواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، و تقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:

-العمر الزمني: فكلما كان عمر المؤسسة طويلا كانت أقدر على التكيف و العكس صحيح، بل أن المؤسسة الأكثر رسوخا في القدم هي أكثر تأثيرا و بشكل إيجابي في تعزيز كل من أداء الدولة و استقرارها.

-العمر الجيلي: و يتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة و مدى تعبيرها عن التغير الجيلي، أي هل انتقلت القيادة سلمياً من جيل إلى جيل، فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقا لقواعد مقررة و بشكل هادئ وسلمي هي أقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة و دموية، أو يحدث التغيير القيادي في إطار الجيل نفسه.

-التغير الوظيفي: هل تغير المؤسسة في مهامها الرئيسية؟ فالمؤسسة التي تغير من وظائفها أكث قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

2. التعقيد :بمعنى أن تظم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة و تقوم بمجموعة من الوظائف التي تكفل لها الاستمرار، و يقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:

-درجة تعدد وحدات المؤسسة و تنوعها

-درجة تعدد وظائف المؤسسة و تنوعها.

3. الاستقلالية :و تشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل وتقاس بـ:

-الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة، و هل لها حرية التصرف فيها أم لا؟، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعاً وخاضعاً لنفوذ فئات اجتماعية، عائلية، عشائرية...الخ، كلما أمكن الحكم عليه بأنه ينقصه الحكم الذاتي، وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي.

-شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟.

4. التماسك :و يقصد به درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة، و يقاس بالمؤشرات التالية:مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

مدى وجود خلافات داخل المؤسسة، و ما إذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة و بأهدافها أو بقضايا هامشية.

مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة.

استخدامات الاقتراب المؤسسي

يقوم هذا الاقتراب على شرح و تفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحطات التالية:

1. الهدف من تكوينها: هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة، و هل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء، أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة.
2. مراحل تطورها: و ما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة و التأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة و أدائها، و هل التطور الذي لحق بالمؤسسة كان بفعل نضجها و تطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية و اجتماعية و ثقافية .
3. تجنيد الأعضاء في المؤسسة: الملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.
4. الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل الحفاظ على بقائها.
5. هياكل المؤسسة و أبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.
6. علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.
7. اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور و القانون.
8. الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية و الفاعلية و القوة و التأثير.
9. التنظيم الداخلي للمؤسسة و توزيع الأدوار فيها.
10. وظائف المؤسسة و أهميتها.
11. المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.
12. البناء الداخلي و الهيكل الخارجي للمؤسسة.

تقييم الاقتراب المؤسسي

يحتوي الاقتراب المؤسسي العديد من السلبيات و الايجابيات تتمثل فيما يلي:

السلبيات:

1. لا يقدم اقتراب منسق يسمح بالمقارنة.
2. يخرج التخصص من العلوم السياسية إلى إدخال علم الاجتماع و التاريخ.

3. عدم الربط بين المؤسسة و أعضائها حيث أن هذه العلاقة تكاملية و مجرد الفصل بينهما يعتبر تشويه للواقع.
4. عدم صلاحية هذا الاقتراب لدراسة نظم الحكم في المجتمعات البدائية التي تخلوا من المؤسسات السياسية الحديثة.
5. أن الاقتراب المؤسسي يصف المؤسسات دون بيان أنماط التفاعل داخل كل مؤسسة على حدى.

الايجابيات:

1. الاهتمام بالجانب الرسمي بالإضافة إلى الجانب غير الرسمي.
2. الديناميكية بدلا من الثبات.
3. التركيز على الجانب القيمي و قواعد السلوك داخل المؤسسات.

من خلال تطرقنا لهذا البحث حول الاقتراب المؤسسي الذي يعتبر أن المؤسسة هي الوحدة الأساسية للتحليل، حيث يستخدم في تحليل الدراسات السياسية وذلك بوصفه المؤسسات السياسية للدولة والهدف من تكوينها ومراحل تطورها، حيث أنه يولي أهمية كبيرة للأبنية والهياكل حيث يعتبر هذا الاقتراب أن المؤسسة تغير مستقل يشكل البنية السياسية ويؤثر فيها وأن لها دور كبير في البناء السياسي، وعموماً فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية.

الاقتراب النسقي أو النظمي

:

يستند هذا الاقتراب على نظرية عامة تقدم لعلماء السياسة إطارا محدوداً لكنه مفيد للتحليل. وقد اكتسب هذا الاقتراب الشهرة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وبقي اقتراباً ضمنياً في عدد من الطرق الأخرى لتفسير السياسية. أما جوهر نظرية النظم فهو أن سياسة أي بلد يمكن تصورها بواسطة التفاعل بين البيئة المجتمعية والنسق السياسي المجرد الذي يحول المطالب والدعم إلى مخرجات منتجاً استقراراً كاملاً أو اتزاناً، وقد وضع ديفيد ايستن الخطوط العريضة لأول نظرية انساق شاملة في علم السياسة( ). وتتطلب دراسة الأنساق البحث عن عمليات دائرية تحكم البناءات السياسية.

وطبقاً لايستن فإنه من المفيد أن ننظر للسياسة كنسق من العمليات والعلاقات بين عمليات التحويل والبيئة التي تعمل فيها. وينظر إلى الحياة السياسية كسلوك إنساني يعمل ضمن البيئة ويستجيب لها، وبالتالي يمكننا دراسة البناءات والوظائف السياسية في علاقتها مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البيئة المحيطة.

والافتراض الرئيس لتحليل الانساق هو أن الحكومات هي مركز الانساق السياسية التي تتضمن ثلاث مراحل من العلم (أنظر إلى الشكل أ). فأولاً : تؤثر البيئة على النسق السياسي من خلال تقديم مطالب متعددة للنسق فضلاً عن توفيرها للدعم الأساسي له. وهذه المطالب يمكن أن تشمل مساكن أفضل أو خدمات صحية أو خفضاً للضرائب، أما الدعم فيتضمن أشياء غير محسوسة مثلاً "حب الوطن" أو الوطنية. وهذه هي المدخلات وفقاً لنموذج ايستن.
وفي المرحلة الثانية تقوم الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات بتجميع المطالب وصياغتها في صورة برامج. وأخيراً يقوم النسق السياسي (الذي يشمل السياسيون، والبيروقراطيون، والتنفيذيون، والمشرعون، والمحاكم... إلخ) بصناعة استجابات سلطوية. وتكون هذه الاستجابات السلطوية في صورة قرارات، قوانين وغيرها من التصرفات "كمخرجات" والتي بدورها تعود إلى البيئة "كتغذية استرجاعية". ويتم التفاعل بين أجزاء النسق السياسي بمثل ما يحدث في نسق الدورة الدموية للجسم.

وقد تعرض التحليل النظمي أو النسقي لكثير من الانتقادات فهناك من زعم بأن النموذج الذي يستند عليه لا يساعد في إيضاح أي أجزاء النسق السياسي يعتبر اساسياً أو مؤثراً. وزعم البعض بأنه يمكن تعلم الكثير عن جوانب مختلفة من السياسة من خلال دراسة أجزاء محددة من النسق السياسي. بينما يقول آخرون أنه يستحيل التنبؤ بكيف، أو حتى ماذا كان، التغير في أحد أجزاء النسق سيؤثر على الجزء الآخر. فضلاً عن ذلك هناك زعما بأن الانساق السياسية ليست على علاقات متبادلة بشكل وثيق كما يصورها النموذج( )، كما أنها ليست ساكنة كما يتضمن النموذج. وينتقد الاقتراب النسقي في كونه ركز على المحافظة على النسق إلى الدرجة التي تجعل الرغبة في البقاء خاصية لكل الانساق السياسية وقد فسر البعض هذا الأمر على أنه يمثل تحيزاً محافظاً

الاقتراب البنائي الوظيفي

غالباً ما يرتبط هذا الاقتراب باسم جبرائيل الموند الذي طوره ليجعل نظرية النظم أكثر ملائمة لاحتمالية التغير أساسي أو تنموي( ). ويتمثل جوهر البنائية- الوظيفية في تحديد الوظائف التي يقوم بها النسق السياسي وكيف يجب أن تنفذ تلك الوظائف لضمان استقرار النسق السياسي، وذلك لأنه إذا كان المجتمع السياسي غير قادر على أداء تلك الوظائف فسوف ينهار. وقد استخدم الموند وغيره هذا الاقتراب لدراسة التغير في مستوى التنمية السياسية من النظم التقليدية إلى الحديثة.
وتتضمن الوظائف المحددة للنسق السياسي وظائف مدخلات مثل الإفصاح عن المطالب وتجميعها، والتنشئة الاجتماعية، والاتصالات. أما وظائف المخرجات فتشمل صنع القرار، وتطبيق القرار، وتحكيم القرار. وطبقاً للبنائيين – الوظيفيين فإن دور المفكر يتمثل في

البحث عن "البناءات" التي تستخدمها دول مختلفة للقيام بهذه الوظائف. ففي بعض المجتمعات يتم أداء وظائف صيغ القرار، وتطبيقه وتحكيمه من قبل نفس البناء. وفيما يتعلق بجانب المدخلات فيمكن مثلاً للزعيم أن يباشر كل تلك الوظائف. أما في النظم الأكثر تقدماً وتعقيداً مثل الولايات المتحدة فإن تلك الوظائف تباشر من خلال البناءات التشريعية والتنفيذية والقضائية كل في مجال اختصاصه.

أما إحدى نقاط الضعف لاقتراب البنائية – الوظيفية فتتمثل في أنه لا يتلاءم جيداً مع الدولة ككيان ديناميكي نشط. أنه يحدد دوراً آلياً للدولة للقيام بالوظائف إلا أن الأفراد الذين يباشرون تلك الوظائف يمكن أن يكون لهم مصالحهم وأولوياتهم الخاصة بهم. ولذا يزعم بعض المنتقدون أن اقتراب البنائية الوظيفية قد وثق بشكل أكبر بكثير مما ينبغي، بالتقنية والإجراءات العقلانية وبأن العلاقة بين البناءات والوظائف غامضة وغير واضحة.( )

كما أن مفهوم "مستويات التنمية" لالموند قد فتح المجال لاتهامه بالتحيز لأنه اعتبر الديموقراطية وخاصة الليبرالية الغربية منها عاملاً أساسياً لتحقيق استجابة للنسق السياسي، وبالتالي للاستقرار السياسي. ويبدو أنه مقتنع بأنه يجب على كل الانساق السياسية أن تتطور بنفس طريقة واتجاه الديموقراطيات الانجلوسكسونية إذا أرادت أن تتطور إلى مراحل سياسية أعلى.